

20 عامًا

على قمع
مظاهرات
القدس والأقصى

اكتوبر 2000 - اكتوبر 2020



شارع سانت لويس 5، حيفا
04-8555901
www.mossawa.org



مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

هبة القدس والأقصى

قمع مظاهرات هبة أكتوبر 2000

أعد التقرير:

جعفر فرح

ملك عروق

تم نشر هذا التقرير 27.9.2020

فهرست

الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
6	الخلفية لمظاهرات أكتوبر
7	تسلسل الاحداث: 1.10.200 2.10.2000 3.10.2000 8.10.2000
14	انتهاك الحصانة الطبية
15	لجنة اور
16	تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة بوزارة القضاء- ماحاش
17	تقرير المستشار القضائي للحكومة
17	لجنة لبيد
18	نماذج من التحقيق بعمليات القتل التي نفذتها الشرطة جت ام الفحم كفر كنا
20	شهادات من مصابين ومعتقلين
23	نهج الشرطة بعد اكتوبر 2000
24	قائمة ضحايا عنف الشرطة والعنصرية
27	ملخص وتوصيات
28	مصادر

مظاهرات القدس والأقصى أكتوبر 2000

مقدمة:

بالتزامن مع الذكرى العشرين لمظاهرات "هبة القدس والأقصى" "هبة أكتوبر"، يُقدّم مركز مساواة تقريراً محتلناً عن عمليات قمع المظاهرات بأكتوبر 2000، عن مجريات التحقيق وعن نهج الشرطة الإسرائيلية العنصري اتجاه المواطنين العرب في إسرائيل المُتَّبَع حتى يومنا هذا، فمنذ أحداث أكتوبر 2000 حتى أكتوبر 2020 فقدنا 44 مواطناً عربياً قُتلوا على يد الشرطة أو حرس الحدود.

نستعرض في هذا التقرير أهم الأحداث التي حصلت عند اندلاع مظاهرات أكتوبر إستنفاراً على إقتحام أرئيل شارون رئيس حزب الليكود المعارض آنذاك لحرم الأقصى، حيث شكلت أحداث أكتوبر محطة مفصلية هامة في حياة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وأذنين ما زالوا يحيون ذكراها في كل عام ويُطالبون بإعادة فتح التحقيق في الأحداث ومعاقبة القيادة السياسية و افراد الشرطة الذين تورطوا في عمليات قتل المتظاهرين العرب الثلاثة عشر والطاقم القانوني الذي أقر إغلاق الملفات وعدم إتخاذ إجراءات قانونية بحق القتلة.

تصرفت الشرطة الإسرائيلية خلال مظاهرات أكتوبر بعدائية تجاه المواطنين العرب، مما أسفر عن إصابة مئات من المواطنين وتنفيذ حملات إعتقال واسعة إضافة الى ارتقاء شهداء وصل عددهم الى ثلاثة عشر شاباً وهم:

في الأول من أكتوبر، فقدنا كل من:

- رامي غرة (قرية جت)
- أحمد جبارين (مدينة ام الفحم)
- محمد جبارين (مدينة ام الفحم)

في الثاني من أكتوبر، فقدنا كل من:

- مصلح أبو جراد (مدينة ام الفحم)
- اسيل عاصلة (مدينة عرابة)
- علاء نصار (مدينة عرابة)
- وليد أبو صالح (مدينة سخنين)
- عماد غنايم (مدينة سخنين)
- اياد لو ابنة (مدينة الناصرة)

في الثالث من أكتوبر، فقدنا كل من:

- محمد خمائسي (قرية كفر كنا)
- رامز يشناق (قرية كفر مندا)

صادف الثامن من أكتوبر 2000 يوم الغفران لدى اليهود، وفي ذلك اليوم قامت مجموعة من المستوطنين من تنسيرت عيليت (نوف هاجليل اليوم) بهجوم عنصري على أهالي الحي الشرقي في الناصرة مما دفعهم للدفاع عن أنفسهم، وعند قدوم الشرطة قوبل أهالي الحي الشرق بهجوم من قبل الشرطة مما أسفر عن وقوع عدد من الجرحى والقتلى.

وفي ذلك اليوم فقدنا كل من:

- عمر عكاوي (مدينة الناصرة)
- وسام يزبك (مدينة الناصرة)

كما قامت مجموعات منظمة من المواطنين اليهود بالإعتداء على مواطنين عرب وأملاكهم بعدد من البلدات بينها عكا وحيفا والعفولة وطبريا والقدس

توقفت المظاهرات ببلدات الداخل واستمرت المظاهرات في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحولت الى الإنتفاضة الثانية.

شكلت الحكومة لجنة تحقيق رسمية باعقاب الضغط المحلي والدولي "لجنة أور" ولكن توصياتها بما يتعلق بتقديم لوائح اتهام ضد رجال الشرطة لم تنفذ من قبل قسم التحقيق مع رجال الشرطة بوزارة القضاء والنيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة.

أسقطت الجماهير العربية الفلسطينية بالداخل حكومة ايهود براك بانتخابات 2001 من خلال مقاطعتها لانتخابات رئاسة الحكومة بنسبة 82%. وانتخب اسرائيل ارئيل شارون الذي واصل عمليات قمع الانتفاضة الثانية.

الخلفية لمظاهرات أكتوبر

في الثامن والعشرين من أيلول 2000 قام أريئيل شارون زعيم المعارضة آنذاك، وكأعترض على مفاوضات كامب دافيد الثانية، باقتحام حرم المسجد الأقصى الذي يعتبر رمزا قوميا ودينيا هاما للمسلمين بشكل عام ولللسطينيين بشكل خاص وبحراسة أكثر من ألف شرطي إسرائيلي، مُعلنا أن منطقة الحرم ستبقى إسرائيلية. مما أثار الغضب في الشارع الفلسطيني. ردت أجهزة الأمن الاسرائيلية على المظاهرات باطلاق النار على المتظاهرين بالمسجد الأقصى وباقي المناطق الفلسطينية المحتلة. وشاهد العالم إطلاق النار على الطفل محمد الدرة ووالده مما أثار موجة من الاحتجاجات.



أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، بأعقاب الاعتداءات، إضرابا عاما ودعت الى تنظيم نشاطات إحتجاجية ضد الاحتلال والقمع والعنصرية التي يتعرض لها المواطنون العرب في الداخل امن قبل مؤسسات الدولة.

إعتدت وحدات القوات الخاصة على المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي عمت مختلف القرى والبلدات العربية وقامت بتفريقهم بواسطة الرصاص المطاطي والحي، مما أسفر عن وقوع قتلى وجرح الكثيرين، من بينهم 13 شهيدا من المثلث والجليل. وقد أصبح هذا الشرخ الذي سببه مقتل الشبان الثلاثة عشر عنصرًا أساسيًا في ذاكرة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

إستمرت المظاهرات، وعلى الرغم من التدخل الفلسطيني والاقليمي والدولي، واصلت الحكومة الاسرائيلية بقيادة رئيس الحكومة إيهود براك ووزير الامن شلومو بن عامي استخدام الرصاص الحي لقمع المظاهرات. إستمرت الانتفاضة الثانية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 لسنوات بعد هذا التاريخ ولكن ما حدث بالداخل تحول الى نقطة مفصلية بالعلاقة بين الحكومة الاسرائيلية والمجتمع العربي الفلسطيني داخل حدود الخط الاخضر.

تسلسل الأحداث

سبق إعتداء اكتوبر 2000 عدد من الإعتداءات التي نفذتها الشرطة بقيادة ضابط اللواء الشمالي اليك رون وأبرزها مواجهات قرية ام السحالي بجانب شفاعمر ومواجهات أرض الروحة والاعتداء على طلاب مدرسة ام الفحم الثانوية. ارتفعت وتيرة التوتر بين المواطنين العرب والشرطة الإسرائيلية، خلال الانتفاضة الثانية وإقتحام رئيس المعارضة أريئيل شارون لحرم الأقصى ومظاهرات اكتوبر، تخلّت أحداث اكتوبر هجوم عنصري تجاه المواطنين العرب في مختلف البلدات اليهودية او المختلطة، وعلى الرغم من تقديم شهادات المعتدى عليهم للجنة التحقيق الرسمية إلا أننا حتى يومنا هذا لم نشهد محاكمة المجرمين من أفراد الشرطة.

. أنواع الأسلحة التي استعملتها قوات الشرطة:

لم تستعمل قوات الشرطة تقريبا أي من الادوات المستعملة عادة لتفريق المظاهرات، منذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث بل وقاموا باستخدام أسلحة مخالفة للتعليمات المتبعة بوحدة الشرطة في الدول الديمقراطية , وأهمها:

- رصاص حي
- الرصاص المطاطي
- الغاز المسيل للدموع.
- الهراوات
- القناصة

بأعقاب إعلان الإضراب حاصرت قوات كبيرة من الشرطة غالبية البلدات العربية وتحولت المظاهرات الى مواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة التي رافقها ضباط من أجهزة المخابرات العامة الشاباك.

في الأول من أكتوبر:

استهدفت قوى الأمن مدينة ام الفحم ومنطقة وادي عارة منذ الساعات الأولى. وسمحت لنفسها الشرطة بالسيطرة على منازل وإدارة العمليات منها وأبرزها ما وصف لاحقا ب "البيت الأحمر" الذي يشرف على مفرق ام الفحم الرئيسي.

محمد جبارين، 23 عامًا – من أم الفحم

أصيب بعيار حيّ في عجزته، وتوفي في اليوم التالي . قامت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بتحويل جثمانه بموافقة عائلته الى التشريح الجنائي. تقاعست وحدة التحقيق بفحص أسلحة رجال الشرطة الذين تواجدوا من منطقة إطلاق النار في ما سمي "البيت الاحمر".

أحمد ابراهيم صيام جبارين، 18 عامًا – من معاوية

أصيب بعيار معدنيّ مغلف بالمطاط في عينه، وتوفي في اليوم ذاته. تم تحويله الى مستشفى رامبام في حيفا للعلاج. طلبت عائلته إجراء تشريح جنائي لجثمانه بعد وفاته. حضر الى المستشفى طاقم تحقيق من قسم التحقيق مع رجال الشرطة بوزارة القضاء وأعربت العائلة عن موافقتها على إجراء تشريح لجثمانه. حصلت الدولة على تقرير التشريح ولكنها تقاعست باستخدامه لفحص أسلحة رجال الشرطة بمنطقة إطلاق الرصاص.

رامي غرة، 21 عامًا – من جت

أصيب بعيار معدنيّ مغلف بالمطاط في عينه، وتوفي في اليوم ذاته. قامت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بتحويل جثمانه الى التشريح الجنائي وحصلت على تقرير التشريح من معهد ابو كبير. أقرت لجنة اور ان المتهم الاساسي باطلاق النار هو الشرطي راشد مرشد. أغلقت وحدة التحقيق ملف التحقيق ضد راشد ولم تتخذ ضده إجراءات قانونية.

بعد عمليات القتل التي حصلت في الأول من أكتوبر، وبعد اعلان لجنة المتابعة العليا مواصلة الاحتجاجات، استمر المواطنون العرب بتنظيم تظاهرات جماعية احتجاجا على القمع والعنف الذي تعرض له المتظاهرين من قبل الشرطة، ومجددا قامت الشرطة باطلاق الرصاص الحي والمطاطي على المتظاهرين العرب مما أسفر عن استشهاد خمسة اشخاص.

في الثاني من أكتوبر:

في اليوم الثاني من استمرار الاحتجاجات أسفر قمع الشرطة اتجاه المتظاهرين عن مقتل ستة شهداء:

إياد لوابنة، 26 عامًا – من الناصرة

أصيب يوم 2.10.2000 بعيار في صدره، وتوفي في اليوم ذاته. قلصت لجنة اور قائمة المتهمين باطلاق النار باتجاه إياد الى عدد من رجال الشرطة وأشارت اليهم بتقريرها وهم: اريه زرغري، زئيب فاخر ودينئيل لدر. أغلقت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة ملف التحقيق دون إتخاذ الاجراءات المطلوبة بملف جنائي من هذا النوع.

علاء نصار، 18 عامًا - عرابة

أصيب بعيار في صدره ونقل الى مستشفى نهاريا. طلبت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة من مستشفى نهاريا تحرير الجثمان للدفن دون تحويله الى التشريح الجنائي. تقاعست الوحدة بالتحقيق المهني وأدت الى إغلاق الملف الجنائي.

أسيل عاصلة، 17 عامًا - عرابة

أصيب بعيار في عنقه من الخلف وتوفي في اليوم ذاته. أشارت لجنة اور الى عدد من المتهمين هم يتسحاك شمعوني، افي كراسو وعوباديا حتان. طلبت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة يوم 3.10.2000 تحرير الجثمان للدفن دون إجراء تشريح جنائي .

عماد غنايم، 25 عامًا - سخنين

أصيب بعيار حيّ في الرأس وتوفي في اليوم ذاته. طلبت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة من مستشفى نهاريا تحرير الجثمان للدفن دون إجراء تشريح جنائي. أقرت لجنة اور ان المتهم الاساسي باطلاق النار باتجاه عماد هو قائد محطة شرطة مسجاف جاي رايف. وحدة التحقيق لم تقدم لائحة اتهام وتجاهلت قسم كبير من الشهادات ضد رايف.

وليد أبو صالح، 21 عامًا - سخنين

أصيب بعيار حيّ في بطنه وتوفي في اليوم ذاته. طلبت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة من مستشفى نهاريا تحرير الجثمان للدفن دون إجراء تشريح جنائي. أقرت لجنة اور ان المتهم الاساسي باطلاق النار باتجاه عماد هو ايضا قائد محطة الشرطة جاي رايف. وحدة التحقيق لم تقدم لائحة اتهام وتجاهلت قسم كبير من الشهادات ضد رايف.

قام رايف لاحقا بتمثيل عملية إطلاق نار باتجاه محطة شرطة مسجاف واتضح انه أطلق النار بسبب اعمال غير اخلاقية وتم إقالته من سلك الشرطة بعد تحقيق أجراه جهاز الأمن العام حول إطلاق النار على محطة الشرطة من قبل رايف.

مصلح أبو جراد، 19 عامًا – أصيب بمدينة ام الفحم أصله من دير البلح (غزة)

أصيب في رأسه برصاص قناصة الشرطة بمدينة ام الفحم وتوفي في اليوم ذاته. تم تحويل جثمانه الى التشريح الجنائي وحصلت لجنة اور ووحدة التحقيق مع رجال الشرطة على ملف التشريح. تم إغلاق ملف التحقيق على الرغم من انتقادات لجنة اور لإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين بمدينة ام الفحم بأمر من جهاز المخابرات وقائد اللواء الشمالي في الشرطة اليك رون.

في الثالث من أكتوبر

في اليوم الثالث على التوالي من الاحتجاجات أسفر قمع الشرطة اتجاه المتظاهرين عن مقتل الشهيدين :

رامز بشناق، 24 عامًا -كفر مندا

أصيب بعيار في رأسه خلال هجوم لعدد من رجال الشرطة على مظاهرة بمدخل قرية كفر مندا. وتوفي في اليوم ذاته. يشار أيضا الى ان نضال عالم ومحمد حوشان قد اصيبا بجروح بالغة خلال قمع الشرطة للمظاهرة ولم تحقق وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بملايسات إصابتهم.

محمد خمائسي، 19 عامًا - كفر كنا

أصيب برصاص حيّ في ركبته وكان من الممكن إنقاذ حياته لولا تأخير متعمد بتقديم العلاج الطبي. توفي في اليوم التالي بمستشفى بمدينة الناصرة. قامت وحدة التحقيق بتحويل جثمانه للتشريح الجنائي بمعهد ابو كبير وحصلت على نتائج التشريح . وحدة التحقيق تقاعست بالتحقيق مع القناصة بالمنطقة وأغلقت الملف دون استكمال التحقيق.

إجتمعت قيادة الجماهير العربية الفلسطينية يوم 3.10.2000 مع رئيس الحكومة ايهود براك وطالبته بوقف إستخدام السلاح ضد المتظاهرين. وقد تم الاتفاق بنهاية الاجتماع على وقف الاضرابات وتهدة الخواطر ودفن الشهداء وسحب قوات الشرطة من مداخل البلدات العربية.

ولكن السلطة كانت تخطط وتحضر الى هجوم من نوع آخر على الجماهير العربية. وهذا ما حصل بعدد كبير من البلدات اليهودية او البلدات المختلطة حيث خرجت مجموعات عنصرية منظمة بحماية الشرطة الى الشوارع لتعتدي على مواطنين وأملاك عرب ببلدات مثل حيفا، عكا، بنيامينا، العفولة، بير السبع، زخرون يعكوب، ومنتسيرت عليت (نوف هجليل) مما أسفر عن مزيد من القتلى والمصابين وتدمير عدد كبير من المصالح الاقتصادية.

في الثامن من أكتوبر:

صادف الثامن من أكتوبر 2000 يوم الغفران عند اليهود وشكّل هذا اليوم فرصة لبعض المجموعات اليهودية العنصرية بكافة أنحاء البلاد لمهاجمة والاعتداء على المواطنين العرب وممتلكاتهم أما في مدينة الناصرة فقد تجمهر عشرات المستوطنين اليهود عند الشارع الفاصل ما بين "نتسيرت عيليت" (نوف هجليل) ومدينة الناصرة، وعلى أثر ذلك خرج عشرات الشبان من الناصرة لحماية الحي الشرقي للمدينة، وقوبلت هذه المجموعة بالقمع والعنف من طرف الشرطة مما أسفر عن جرح العشرات واستشهاد كل من:

عمر عكاوي، 42 عامًا - الناصرة

أصيب بعيار في صدره وتوفي في اليوم ذاته.

وسام يزيك، 25 عامًا - الناصرة

أصيب بعيار حيّ في رأسه من الخلف وتوفي في اليوم ذاته بمستشفى رامبام في حيفا حيث رفض قسم التحقيق مع رجال الشرطة تحويل الجثمان للتشريح الجنائي.. أقر الأطباء وفاته بنفس الليلة . وافقت عائلته على إجراء التشريح الا ان وحدة التحقيق مع رجال الشرطة أمرت ضابط الامن بمستشفى رامبام تحرير جثمانه دون تحويله الى التشريح (بحضور مدير مركز مساواة جعفر فرح). قام الطاقم الطبي بالمستشفى بإخراج شظايا الرصاص من رأسه وتسليمها لضابط أمن المستشفى ليتم تسليمها لوحدة التحقيق مع رجال الشرطة.

أغلقت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة ملفات التحقيق باصابات حدثت بنفس الموقع وبينهم:

- احمد عبد الخالق
- ابراهيم كريم
- شوكت لوابنه
- فادي ابو ناجي
- سميح شتيوي

تشريح جثامين الشهداء:

على الرغم من الإجراءات القانونية المتبعة والتي تفرض القيام بتشريح جنائي لجثث الضحايا في حالات الموت الغير طبيعي، إلا أن ذلك لم يتم مع غالبية جثامين شهداء مظاهرات أكتوبر 2000، حيث لم تطالب وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بتشريح غالبية جثامين الضحايا، حيث انها ادعت فيما بعد أن عائلات الضحايا رفضوا إخراج جثث أبنائهم من القبور!

يشار الى ان عائلات الشهداء قد طلبوا استكمال التحقيق الجنائي بملفات الشهداء الذين تم تشريحهم فعليا ووحدة التحقيق مع رجال الشرطة تملك تقارير التشريح ولكنها لم تستكمل الاجراءات للوصول للمتهمين. كما لم تقم وحدة التحقيق مع رجال الشرطة باستكمال التحقيق بملفات المصابين الاحياء.

شهداء تم تشريح جثامين جثامينهم:

إدعت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة ان العائلات رفضت تشريح جثامين الشهداء ولكن العائلات طلبت إنهاء التحقيق بقضايا الشهداء الذين تم تشريح جثامينهم وهم:

- محمد جبارين
- أحمد ابراهيم صيام جبارين
- رامي غرة
- محمد خمائسي
- مصلح أبو جراد

التغطية الإعلامية للأحداث:

من الجدير بالذكر أن الإعلام الإسرائيلي تغاضى عن نشر أسماء وصور الضحايا من المواطنين العرب خلال أحداث أكتوبر 2000 واكتفى بذكر أخبار مشوهة حول عدد المواطنين العرب قتلوا خلال المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين، كما تم وصف المتظاهرين العرب بمسببي أعمال الشغب. اضطرت عدة مؤسسات العربية من بينها مركز مساواة الى العمل على إختراق التعقيم الاعلامي المحلي والعالمي ونشرت إعلانات مدفوعة الثمن في الصحف الاسرائيلية والعالمية للكشف عن ما يحدث بالبلدات العربية التي حوصرت من قبل الشرطة. عقد مركز مساواة مؤتمرا صحفيا يوم الخامس من اكتوبر بمدينة تل ابيب بحضور بعض أهالي الشهداء والسلك الدبلوماسي الاجنبي لتنفيذ إدعاءات الشرطة ومواجهة التغطية الاعلامية المحرصة.

المعتقلون :

إعتقلت الشرطة وجهاز الأمن العام مئات المتظاهرين ومددت فترة إعتقالهم لأيام عدة وتم الاعتداء عليهم وهم في حوزة الشرطة . ولم يسلم من الاعتقال مصابون من رصاص الشرطة، حيث طلبت الشرطة تسليمها مصابين كانوا يخضعون للعلاج في المستشفيات كما واقتحمت عيادات ميدانية ومستشفيات واعتقلت مصابين للتحقيق من سيارات الإسعاف. قدمت الشرطة لوائح إتهام ضد جزء كبير من المعتقلين، بما في ذلك قاصرين، وحاكمتهم بتهم مختلفة.

الجرحي:

نتيجة لاستخدام الأسلحة النارية من قبل أفراد الشرطة الإسرائيلية اتجاه المواطنين العرب ، تمت إصابة ما يقارب 400 متظاهر بجروح عدة نتيجة لاستعمال لرصاص المطاطي والحي، أضف الى ذلك اصابات أخرى نتيجة استخدام للغاز المسيل للدموع والعصي.

في الثاني من أكتوبر قام رجال الشرطة بإطلاق النار باتجاه السيارة التي كان يستقلها د. عامر رمضان وزوجته وهما في طريقهما الى الناصرة، مما أدى الى اصابة الزوجة الحامل في الصدر والذراع، وبالرغم من طلب الزوج من الشرطة التوقف عن إطلاق النار وإستدعاء الإسعاف، لكنهم امروه بالإستلقاء على الأرض وغادروا دون تقديم أي مساعدة. تم نقل السيدة رمضان بعد ذلك الى مستشفى رامبام في حيفا وهي في وضع صحي حرج.

في حادثة أخرى، قام أفراد الشرطة بالإعتداء بالضرب المبرح على الاختان: نسرین اصيلى والطبيبة خولة خوري. حاول عدد من المواطنين العرب الذين تواجدوا في مكان الحادث تقديم المساعدة للمصابات، لكنهم تعرضوا لإطلاق الرصاص المطاطي والحي باتجاههم من مسافة قصيرة، من قبل أفراد الشرطة.

من الجدير بالذكر انه في بعض الحالات تم منع خروج سيارات الاسعاف من مناطق المظاهرات.

حصل مركز مساواة على معلومات عن تعرض عابر سبيل عربي قاصر وضرير الى الإعتداء بالضرب المبرح من قبل 12 شرطي. أدى الإعتداء الى إصابته بجراح خطيرة، ولم يتم تحويل رجال الشرطة الذين قاموا بالإعتداء للمحاكمة.

انتهاك الحصانة الطبية

أجبرت الشرطة الإسرائيلية المستشفيات على الكشف عن أسماء مصابين عرب منتهكة بذلك قانون السرية الطبية.

وبحسب التقارير التي حصل عليها مركز مساواة من مواطنين عرب أصيبوا خلال المظاهرات ، وتقارير منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وجمعية حقوق المواطن وتقارير صحفية ، أن الشرطة الإسرائيلية قد أجبرت المستشفيات على تسليمها أسماء المواطنين العرب الذين أصيبوا خلال مظاهرات أكتوبر.

يُعتبر هذا انتهاكاً مباشراً للحصانة الطبية المنصوص عليها في قانون حقوق المريض ، إن كشف لمعلومات طبية دون أمر من المحكمة هو انتهاك صارخ لقانون الحصانة الطبية المحلية والدولية.

يشار الى أن العديد من الجرحى لم يتلقوا العلاج في المستشفيات، خوفاً من أن تتلقى الشرطة معلوماتهم وسجلاتهم الطبية وتقوم بملاحقتهم وإعتقالهم.

المعلومات الواردة أدناه تكشف إجابات العاملين بالمستشفيات على استجوابات أطباء حقوق الإنسان وجمعية حقوق الانسان:

مستشفى رامبام _ حيفا:

كشفت مقابلة مع الناطق باسم المستشفى الدكتور تسفي بن يشاي، في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، أن مستشفى رامبام ودون أمر من المحكمة، نقل قائمة المصابين وسجلات طبية كاملة إلى الشرطة، طبيب الشرطة المدعو د. ساسا، هو من طلب هذه المعلومات وقام المستشفى بتحويلها للشرطة دون الحصول على أمر قضائي.

مستشفى نهاريا:

بحسب ادعاء المستشفى لم يتم تلقي أي أمر من المحكمة بشأن نقل السجلات الطبية، ورُفض الكشف عما إذا كانت المعلومات قد نُقلت إلى الشرطة.

مستشفى هعيمك _ العفولة:

لم يجيبوا على الأسئلة المتعلقة بهذه المسألة. من الجدير بالذكر أنه بحسب التقارير الواردة من مصابين تلقت السلطات معلومات سرية من المستشفيات بدون إذن من المحكمة.

المستشفى الإيطالي والإنجليزي - الناصرة:

أصدرت الشرطة أمر قضائي بتحويل قائمة المصابين الذين تلقوا العلاج في مستشفيات الناصرة ببداية شهر أكتوبر. من الجدير بالذكر أنه ووفقاً لوزارة الصحة، ليس هناك امر يُلزم المستشفى على نقل معلومات تخص المريض إن كانت هذه المعلومات ستضر المريض.

سيارات إسعاف:

وصلت تقارير من اكثر من شركة سيارات إسعاف ان الشرطة قد أوقفت السيارات بطريقها الى المستشفيات وقامت بفحص هوية المصابين وتم التحقيق معهم لاحقاً.

لجنة "أور"-لجنة التحقيق الرسمية

في بادئ الأمر رفضت السلطات الإسرائيلية تعيين لجنة تحقيق في الأحداث لكنها لاحقاً وفي الثالث والعشرين من أكتوبر 2000 تم الإعلان عن تكوين لجنة تحقيق برئاسة القاضي "ثيودور أور"، قامت مؤسسة "عدالة" بتنسيق عمل المجتمع العربي الفلسطيني أمام لجنة أور وتنسيق تقديم الشهادات.

كانت لجنة أور بمثابة لجنة رسمية لتقصي الحقائق للتحقيق في أحداث أكتوبر، برئاسة قاضي المحكمة العليا السابق القاضي ثيودور أور، وعضوية القاضي سهل جراح الذي تم إستبداله لاحقاً بالقاضي هاشم خطيب وبروفيسور شمعون شمير.

إستمعت لجنة أور للشهادات على مدار عدة اشهر وأصدرت تقريرها في الرابع عشر من سبتمبر أيلول عام 2003، وكانت من أهم التوصيات أن على (وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بوزارة القضاء) "ماحش" أن تستمر في التحقيق في ظروف مقتل المواطنين العرب الثلاثة عشر الذين قُتلوا في المظاهرات إضافة للمطالبة باستمرارية التحقيق في الأحداث والتي جُرح فيها المئات. وأقرت اللجنة أن الشرطة خرقت التعليمات حين قامت باستخدام الرصاص المعدني المغلف بالمطاط والرصاص الحي والقناصة بهدف تفريق المظاهرات. كما فتتد اللجنة إدعاءات الشرطة بأن إطلاق النار مُبرراً كونه نبع من منطلق الدفاع عن النفس.

حذرت اللجنة ضباط ورجال الشرطة :

- يهودا فيلك
- اليك رون
- موشيه فلدمان
- بنتسي ساو
- يارون منير
- شموئيل مرملشتاين
- جاي رايف
- ن. ي
- مرشد راشد

بالرغم من توصيات اللجنة أعلاه، إلا أن تقريرها لم يحتوي أي نقد مباشر لـ "ماحش" بما يتعلق بتقاعسها بالتحقيقات الفورية بشأن أحداث قتل وجرح المتظاهرين، لكنها أوصت بفتح تحقيق جنائي في جميع حالات القتل، مُبررة ذلك بأن تقديم لوائح اتهام هو من مسؤولية المستشار القضائي للحكومة فقط. إضافة لذلك ، حملت اللجنة جزءاً من قادة المجتمع الفلسطيني وبينهم الشيخ رائد صلاح، وأعضاء الكنيست عزمي بشارة وعبد المالك دهامشة المسؤولية عن وقوع هذه الأحداث تحت ادعاء ما أسمته "تحريض الجماهير"، الأمر الذي أثار غضب الشارع الفلسطيني في الداخل.

أصدرت اللجنة تقريرها دون توجيه تهمة لذوي المناصب السياسية والامنية. بل اكتفت بتحذير رئيس الحكومة ايهود براك ووزير الامن الداخلي شلومو بن عامي واكتفت بتقديم وصف عام لأوضاع العرب في اسرائيل وحيثيات الأحداث خلال

اندلاع المظاهرات، مما جعل الهيئات التمثيلية والشعبية للعرب في اسرائيل الى رفض معظم ما ورد في التقرير، والمطالبة بفتح التحقيق مجددا مع أفراد الشرطة الاسرائيلية الذين قاموا بإطلاق الرصاص على المتظاهرين العرب.

إن عدم محاكمة الجناة من أفراد الشرطة حتى يومنا هذا واغلاق الملفات على يد لجنة تحقيق رسمية يدل على عدم جدية بنية السلك القضائي والسياسي ردع المجرمين. حيث لم يتم تقديم أي قاتل للمحاكمة.

تقرير "ماحش"

يمنح القانون وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بوزارة القضاء "ماحش" سلطة التحقيق في القضايا التي يشتبه فيها بقيام أحد أفراد الشرطة بارتكاب جريمة بما يُنافي التعليمات المتبعة في سلك الشرطة، وكان من المفروض ان تباشر الوحدة بتحقيقاتها الميدانية فوراً. بعد عامين من المماطلة بعد تقديم لجنة أور توصياتها، أصدرت "ماحش" بشهر تموز 2005 تقريرها المتعلق بتوصيات لجنة أور حول ملفات القتلى والجرحى، مُعلنة نيتها عدم تقديم أية لائحة اتهام بحق أفراد الشرطة المنورطين في قتل الضحايا العرب وإصابة الجرحى العرب في التظاهرات، وذلك إستناداً على إدعاءات قانونية تتناقض مع قرارات لجنة أور. وفي معظم الحالات لم تواصل "ماحش" التحقيق في حالات القتل المختلفة وفقاً لتوصيات اللجنة، حتى لم تقم بفحص عينات الأسلحة وملاءمتها لموقع الحدث، على عكس الإجراءات التي يجب أن تُتبع بملفات جنائية.

لم تكنفي "ماحش" بهذا القدر من التقاعس، بل قامت ايضا بإلقاء المسؤولية في بعض الحالات على العائلات، بحجة رفضهم إخراج جثامين أبنائهم من القبور لتشييحها، لكن "ماحش" لم تقم باستنفاد الخطوات اللازمة في التحقيق والتي من شأنها أن تعني عن الحاجة لإخراج جثامين الشهداء من قبورهم.

إمتازت الصيغة المعتمدة في التقرير بطابع الإنحياز المطلق لإدعاءات أفراد الشرطة الذين بزّروا القتل بحجة "شعورهم بالخطر على حياتهم" من قبل المتظاهرين، كما جرى وصف الأحداث كأنها حالة حرب لإعطاء الشرعية والتبرير لعمليات القتل والإصابات. كما بررت "ماحش" استخدام القناصة والرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، على الرغم من أنّ "الجنة أور" أقرّت بأنّ استخدام هذه الوسائل مُخالف للقواعد المُتبعة.

أثار تقرير "ماحش" ضجة عارمة لفشله وتقاعسه في الكشف عن الحقيقة ومحاكمة الجناة، عقد بأعقابها عيران شندار، رئيس "ماحش" مؤتمر صحفي بعد ثلاثة أيام من نشر التقرير لتبرير قرار إغلاق كافة الملفات، بدعم ومرافقة المستشار القضائي للحكومة آنذاك "مناجم مزوز"، الأمر الذي أثار غضب الكثيرين بسبب تضارب المصالح الواضح.

من المهم التنويه ان ماحش إستندت الى المواد التي كانت لدى لجنة أور، وعلى الرغم من هذا لم يتم محاكمة أي فرد من عناصر الشرطة وإثبات التهم الموجهة إليهم.

تقرير المستشار القضائي للحكومة

في أعقاب الانتقاد الجماهيري الواسع لـ "ماخس" وقرارها إغلاق كافة ملفات التحقيق مع أفراد الشرطة، والضغط الذي رافق ذلك لمحاسبة المسؤولين عن القتل، شكل المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز لجنة فحص خاصة من طرفه لفحص تعامل "ماخس" مع التحقيق في ملفات قتل متظاهري مظاهرات أكتوبر 2000 وقرارها بإغلاق كافة الملفات.

في كانون الثاني 2008، أصدر المستشار القضائي للحكومة تقريره الذي دعم فيه موقف "ماخس" بالنسبة لكافة ملفات القتل، مع الإلحاح على تحميل الضحايا الذنب في قتلهم عبر التأكيد على الخطر الذي تعرض له أفراد الشرطة في جميع حالات القتل، وبذريعة أنّ الأدلة ليست كافية بما يتطلب ذلك حسب للقانون الجنائي، وذلك بتناقضٍ تامٍّ مع توصيات "الجنة أور" ونقدها لطريقة عمل "ماخس".

عبرت عائلات الشهداء عن رفضها لقرار المستشار القضائي و "ماخس" واعتبرتهم مسؤولين عن عدم تقديم أفراد الشرطة الذين قاموا بعمليات القتل والإصابات للمحاكمة، وفقا لهذا فإن التقرير غير موضوعي ومنحاز للطرف الآخر.

لجنة لبيد:

بعد تقديم تقرير لجنة أور في الرابع عشر من سبتمبر عام 2003 وعلى الرغم من إعتراض بعض أعضاء الحكومة، قررت الحكومة الإسرائيلية بشكل فوري قبول التوصيات الخاصة باللجنة وإقامة لجنة وزارية (برئاسة وزير القضاء طومي لبيد والوزراء أفي إيتام، بني ألون، تسخي هنجبي، تسيبي ليفني، جدعون عزرا وإبراهيم فورز، بهدف تطبيق التوصيات).

دفتت لجنة لبيد نتائج لجنة أور مثلما حدث سابقا مع لجان تحقيق أخريات (مثل لجنة شمجار للتحقيق في مجزرة الحرم الإبراهيمي، فبعد عشر سنوات عن إقامتها لم تكمل اللجنة الوزارية عملها وتوصلت لنتائج تحوّلت لقرار حكومي.

رفضت قيادة الجماهير العربية التعاون مع لجنة لبيد كونها لن تأتي بأي نتيجة وكانت توصياتها متواضعة :

1. إعتقاد قرار الحكومة الذي يتبنى توصيات لجنة أور.
2. إعتقاد التغييرات التي نفذتها الشرطة بأعقاب تقديم التقرير أو قبل تقديمه كتنفيذ لقرار لجنة أور.

إضافة لتوصيات لجنة أور، تم اتخاذ القرارات الآتية:

1. إنشاء قسم استراتيجي في وزارة الأمن الداخلي.
2. تقسيم العمل بين جهاز الأمن العام والشرطة فيما يتعلّق بالخلال بالنظام العام في المجتمع العربي. وإنشاء جهاز استخبارات وتحقيق في الشرطة بمجال الاخلال بالنظام العام .
3. إنشاء منتدى عام يُرافق الشرطة (لم يتم إقامته).
4. تشكيل لجنة وزارية ثابتة لشؤون المجتمع العربي (بدلا من إقامة لجنة مؤقتة).
5. إنشاء هيئة لتطوير "الأقليّات".
6. دمج المجتمع العربي في الخدمة المدنية (بالرغم من معارضة قاداته).
7. تسريع إعداد المخططات الهيكلية للبلدات العربية.
8. تنظيم أسبوع "معرفة الآخر" ويوم التسامح لترسيخ قيم التعاون بين اليهود والعرب.

رفضت الجماهير العربية هذه التوصيات ولم تتعامل معها، وعدى عن الخدمة المدنية فلم يتم تنفيذ أي من التوصيات التي قدمتها لجنة لبيد.

نماذج عن التحقيق بعمليات القتل التي نفذتها الشرطة كما وردت بالمستندات الرسمية

أحداث جت - التحقيق في قتل الشهيد رامي غرة من قرية جت:

الخلفية نقلا عن تقرير المستشار القضائي: "حصلت اعمال العنف في وادي عارة، تحديدا في منطقتي ام الفحم وبلقة الغربية -جت. بأمر من ضابط حرس الحدود أبو ريش اقتمت قوات حرس الحدود أولا مدينة أم الفحم، حيث ساهموا هناك بإنقاذ الفريق الخاص بالشرطي "يجال سباح"، ومن ثم انتقلت القوات لبلقة الغربية، وشاركوا في تفريق أعمال شغب.

مع حلول الساعة الثالثة عصرا وصل بلاغ للشرطة عن أحداث رمي حجارة وحرق إطارات في مفرق جت. توجهت القوات لقرية جت، وفي لحظة وصولهم كان مدخل القرية مغلق نتيجة لحرق الإطارات ورمي الحجارة. بأمر من أبو ريش بدأت المواجهات بين القوات والمتظاهرين، وقامت الشرطة باستخدام الرصاص المطاطي اتجاه المتظاهرين.

في مرحلة معينة قرر أبو ريش أن يرسل الشرطيين "مرشد راشد" و "شافسينكي" للجهة الشمالية من متجر تصليح إطارات السيارات المتواجد على بعد معين من الطريق المؤدي الى قرية جت، بهدف تفرقة المتظاهرين الذين قاموا بأعمال الشغب ورموا الحجارة."

خلال المواجهات قُتل رامي غرة ابن الواحدة والعشرون وفي وقت لاحق توفي نتيجة لإصابته.

وفقا لتوصيات لجنة أور، فإن الشهيد رامي قُتل نتيجة لرصاص مطاطي أطلقه مرشد، بما ينافي الإجراءات المتبعة في الشرطة، حيث يُمنع إطلاق الرصاص المطي باتجاه الرأس، لكن الرصاص أصاب عين رامي وقتله، ومن هذا المنطلق فإن عملية الاطلاق غير مبررة.

موقف ماحش:

تدعي "ماحش" أنه لم يكن هنالك أدلة كافية لإثبات عملية القتل وفقا للمعايير المطلوبة في القانون الجنائي، لإثبات ان المقتول قُتل من اطلاق النار الذي قام به الشرطي مرشد. نتيجة أخرى وصلت اليها "ماحش" وهي انه حتى لو كانت هنالك أدلة كافية على أن المقتول قُتل نتيجة لاطلاق النار الذي نفذه مرشد، فإنه من غير الممكن الإثبات وفقا للمعايير المطلوبة في الملفات الجنائية ان إطلاق النار لم يحصل وفقا للتعليمات، ومن هذا المنطلق فإنه من غير الممكن وبحسب المعايير المطلوبة في الملفات الجنائية إثبات أن إطلاق النار تم بشكل غير قانوني.

شهد أبو ريش قائد قوات حرس الحدود إن إطلاق النار حصل كرد فعل على شعور أفراد الشرطة بخطر على حياتهم، وبسبب إغلاق الشارع الرئيسي بواسطة سيارات المواطنين ووجود دواليب محترقة لم يتمكنوا من إزالتها، أمر أبو ريش اثنين من افراد الشرطة وهما مرشد وشافسنكي، أن يقوموا بتفريق المتظاهرين بحجة أنهم يقومون بأعمال شغب.

في هذه الإثناء كان المتظاهرون متواجدين في محطة البنزين وفي المفرق المركزي المؤدي للقرية، من بين أفراد الشرطة الاثنين فقط مرشد كان يملك سلاحا يمكنه بواسطته إطلاق رصاص مطاطي. بعد رجوعهم الى باقي أفراد قوات حرس الحدود، تم خروج سيارة نقل المصاب رامي وبعد الفحص تبين أنه أصيب بعيار مطاطي في عينه، مما أفقده حياته.

إفادة مرشد: تم التحقيق معه عدة مرات، مرتين على يد اللجنة وثلاث مرات على يد ماحش، لقد غير مرشد إفادته عدة مرات في نقاط مركزية!

أحداث البيت الأحمر-استشهاد أحمد جبارين ومحمد جبارين في أم الفحم:

في اليوم الأول من أكتوبر كانت هناك مواجهات بين قوات الشرطة والمتظاهرين في منطقة مفرق أم الفحم، بسبب تصعيد الأحداث قرر قائد القوات المتواجد في المنطقة "بنتسي ساو" إرسال جزء من القوات إلى البيت الأحمر المشرف على المفرق الرئيسي للمدينة. اشتدت المواجهات بين القوات والمتظاهرين في البيت الأحمر، باعقاب إطلاق النار على المتظاهرين، وخلال المواجهات استشهد كل من أحمد جبارين الذي أصيب برصاصة مطاطية في عينه، والشهيد محمد جبارين الذي استشهد بعد نزيف حاد بسبب إصابته برصاصة في منطقة الحوض. فيما يتعلّق بالظروف التي أدت للإصابات فقد اختلفت التفاصيل، لكنّ هنالك أمر واحد مشترك بينهما وهو أن الإصابات حصلت نتيجةً لإطلاق أفراد الشرطة العيارات النارية من البيت الأحمر.

بحسب توصيات لجنة أور:

إن قرار نقل جزء من القوات إلى البيت الأحمر غير مبرر ، لكن بالوقت ذاته فإن قائد القوات ساو غير مسؤول عن حالات القتل التي حدثت بسبب استخدام بعض عناصر الشرطة للأسلحة.

قرار ماحش:

في كلا القضيتين قررت ماحش إغلاق الملفات، بحسب ادعائها :

- قضية الشهيد محمد لم يتم تحديد هوية معرفة الشرطي الذي أطلق النار ،
- قضية الشهيد أحمد لم يتم تحديد السلاح الذي أطلق منه الرصاص المطاطي بحجة أن العديد من عناصر الشرطة استخدموا الرصاص المطاطي.

أحداث كفر كنا- 2 أكتوبر:

قامت قوات الشرطة باستخدام القوة مجدداً اتجاه المتظاهرين، في ذلك اليوم أصيب نظيم طه (21 عام) بعيار ناري في ظهره وتعرض للضرب المبرح في كافة أنحاء جسده على يد اثنين من وحدة الدورية الخاصة التابعة لشرطة إسرائيل، مما جعله يُعاني من إصابات بالغة.

رد ماحش:

قررت ماحش إغلاق الملف بسبب عدم تواصل المُعتدى عليه معهم من أجل تقديم إفادات أخرى، تم أيضاً أخذ إفادات قائد الوحدة الدورية الخاصة للشرطة، لم تحصل تطورات في القضية وتم إغلاقها.

شهادات مصابين ومعتقلين

جمع مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، وكعضو في لجنة التوجيه المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا إفادات وشهادات تخص الإعتداءات على مواطنين عرب على خلفية قومية، من قبل قوات الشرطة ومواطنين يهود بأربعة عشرة قرية ومدينة لم يستشهد فيها صدفة مواطنين عزل.

يتبين من الشهادات والإفادات التي جمعها ونسقها مركز مساواة ، من أكثر من 33 شاهداً/ة من أربعة عشرة بلدة، لم يقتل فيها مواطنين عرب (قرية الفريديس، قرية الجديدة المكر، حيفا، الكريوت، نيشر- تل حنان، قرية مجد الكروم، كرمئيل، شفاعمرو، عكا، يافا-تل أبيب، طبريا، العفولة، يوكنعام وطمرة) في الفترة بين 1-2000/10/14، ان غالبية المصابين قد تعرضوا لإطلاق الرصاص وتم الاعتداء عليهم لاحقاً والتحقيق معهم.

فيما يلي المعلومات الأساسية:

1. قام شرطيون بإطلاق النار وإصابة متظاهرين عرب، وتسببوا لهم بإصابات صعبة في القسم العلوي من أجسامهم. بأعجوبة لم يقتل مواطنون عرب في هذه البلدات. شهادات قدمها السيد رضا مراعاة، شهادة السيد طه كيال، شهادة السيد نسيم سرحان، شهادة السيد حاج علي، شهادة السيد نزار بشناق، شهادة السيد خالد زكور، وشهادة السيد زاهر حجازي
2. استعمل شرطيون الرصاص الحي، وتسببوا بإصابة مواطنين تواجدوا في المنطقة. تم إطلاق النار بالرصاص الحي دون وجود أي خطر على حياة الشرطيين. شهادة السيد راجح مراعاة، شهادة السيد عبد المعطي شطروبي، وشهادة السيد طه كيال.
3. قام شرطيون بإطلاق النار على مواطنين وممثلي جمهور حاولوا تهدئة الخواطر. شهادة السيد فضل وشاحي(عرعة) وشهادة السيد نزار بشناق (كفر مندا).
4. قام شرطيون بتقييد مصابين بإصابات صعبة، بعد ساعات معدودة من إخضاعهم للعلاج في المستشفيات، و/أو حققوا معهم في ساعات متأخرة من الليل رغم إصابتهم وإخضاعهم للعلاج. شهادة السيد رضا مراعاة، شهادة السيد راجح مراعاة، وشهادة السيد عبد المعطي شطروبي.
5. لا يزال العديد من المصابين العرب الذين أصيبوا بإصابات خطيرة على يد شرطيين، يحتاجون لعلاج طبي إضافة للعلاج النفسي. شهادة السيد رضا مراعاة، شهادة السيد طه كيال، شهادة السيد نسيم سرحان وشهادة الطفل ح.أ من يافا . فتحت الشرطة، وبدون أي حق، ملفات تحقيق جنائي ضد مصابين. هذه الملفات تم إغلاقها لاحقاً لعدم توفر إثباتات. شهادة السيد فضل وشاحي، شهادة السيد رضا مراعاة، شهادة السيد راجح مراعاة وشهادة السيد عبد المعطي شطروبي.
6. يتضح من الشهادات أنه في بعض الحالات قام شرطيون بإطلاق النار على مواطنين عرب و/أو ضربهم و/أو الاعتداء على ممتلكاتهم و/أو التسبب بأضرار لسياراتهم و/أو مواصلة مضايقتهم والتعرض لهم كنوع من الانتقام. شهادة

عبد الله واكد، شهادة السيد حمزة سلامة، شهادة السيد طه كيال، شهادة السيد حسن كيال، شهادة السيد عمار خطيب، وشهادة السيد زاهر حجازي.

7. حصلت أضرار تقدر بعشرات آلاف الشواغل لمواطنين عرب، بعد أن تعرضت مصالحهم للتخريب على خلفية قومية من قبل شبان يهود. امتنعت الشرطة عن تقديم المعلومات حول التحقيق و/أو إيقاف متهمين في القضية. شهادة السيد زكي سرحان، شهادة السيد يحيى سعد، شهادة السيد سليمان سمعان، شهادة السيد مرسي مصطفى، وشهادة السيد محمد زعبي.

8. على الرغم من أن ضريبة الأملاك عوضت المواطنين اليهود عن الأضرار التي ألحقت بهم عقب ما سمي " أعمال شغب"، فقد رفضوا تقديم التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين العرب خلال أعمال العنف التي قام بها أفراد شرطة أو مواطنين يهود. وضعت ضريبة الأملاك شروطاً صعبة لغرض طلب التعويضات منها شهادة السيد زكي سرحان، شهادة السيد يحيى سعد، شهادة السيد سليمان سمعان، شهادة السيد مرسي مصطفى، وشهادة السيد محمد زعبي

9. يتبين من بعض الشهادات أن شرطيين نفذوا إطلاق نار عشوائي وغير مراقب، ونتيجة لذلك أصيبت فتاة في مدخل بيتها في قرية جديدة. شهادة السيدة أرواد سعد.

10. تشير بعض الشهادات إلى حدوث أعمال شغب من قبل مواطنين يهود الذين قاموا بإشعال إطارات سيارات، صرخوا بشعارات عنصرية معادية للعرب، قذفوا الحجارة على عابري سبيل عرب أو أشعلوا النار في سياراتهم، في معظم الحالات لم تتواجد الشرطة في المكان لحماية المواطنين العرب. حتى اليوم لم يتلق الضحايا الذين قدموا شكاوى للشرطة أي معلومات حول إيقاف مشتبهين بالقيام بتلك الأعمال ضدّهم. شهادة السيد سامر عنتاوي، شهادة السيد إبراهيم محاجنة وشهادة السيد عمار خطيب

11. تم انتهاك حرمة مقدسات إسلامية (مساجد ومقابر). الشرطة لا تدلي بمعلومات حول التحقيق و/أو إيقاف متهمين للجهات المعنية، في بعض الحالات تمت أعمال الانتهاك أمام عدسات كاميرات التلفزيون شهادة السيد جمال أبو الرب وشهادة السيد منذر ياسين.

12. الاعتداءات العنصرية نفذت على يد شبان يهود الذين تنقلوا من حي إلى حي بمدينة عكا، أو وصلوا من مدينة إلى أخرى لكي يعتدوا على مواطنين عرب في بلدان مجاورة لمكان سكنهم. أنظر شهادة السيدة ليلي نجمي.

13. مواطنون يهود حرضوا على مواطنين عرب ودعوا لمقاطعة مصالحهم التجارية.

14. وصلتنا شهادات مؤلمة عن عملية اعتداء على عابر سبيل قاصر ومكفوف (95%) على يد 12 شرطي من وحدة يسام. تسببوا له بإصابات صعبة إضافة لكسر في الجمجمة. تم الاعتداء من قبل 12 شرطي في يافا. لم يتم تقديم هؤلاء الشرطيين للمحاكمة حتى اليوم. كذلك لا توجد أي دلائل على إجراء تحقيق جدي في الموضوع. أنظر شهادة القاصر ح. أ. وشهادة السيد زياد شاعر

15. فتيان يهود نفذوا و/أو حاولوا تنفيذ اعتداءات عنصرية على عمال عرب. وقد تسببوا لهم بأضرار جسدية ونفسية صعبة. بعض الاعتداءات العنصرية تمت أمام أعين رجال شرطة. لا تدلي الشرطة بأي معلومات حول سير التحقيق و/أو

اعتقال مشتبهين للجهات المسؤولة. شهادة السيد ابراهيم حاجنة، شهادة السيد خضر أبو خالد، شهادة السيد شوقي كيم وشهادة السيد منذر ياسين.

16. قسم كبير من العمال العرب الذين تعرضوا لاعتداءات على خلفية قومية من قبل شباب يهود، أقيلا من عملهم، وفي بعض الحالات لم يتلقوا حتى تعويضات. شهادة السيد رضا مراعاة، شهادة السيد خالد زكور، شهادة السيد ابراهيم حاجنة وشهادة السيد خضر أبو خالد.

17. نتيجة للاعتداء، بعضهم يعاني من عاهة مستديمة وغير قادرين على العمل أكثر. شهادة السيد طه كيال، شهادة السيد خضر أبو خالد، شهادة السيد زاهر حجازي.

نهج الشرطة مع المواطنين الفلسطينيين في الداخل منذ مظاهرات اكتوبر 2000

إتبعته الشرطة نهجا عدائيا خلال أحداث أكتوبر مُكلل بالدم اتجاه أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، لقد أدى استخدام العنف لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل الى حراك وتكاتف شعبي، حيث خرجوا بتظاهرات شعبية في شهر أكتوبر كرد فعل على ممارسات الإحتلال والسياسات العنصرية المتبعة ضدهم ونتيجة لإقتحام المسجد الأقصى على يد أريئيل شارون. وندد المتظاهرون باستهتار السلطات الإسرائيلية اتجاه تدهور أوضاعهم وبالميزانيات الضئيلة المخصصة للقرى والبلدات العربية.

قامت الشرطة الإسرائيلية باستخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، ليتضح فيما بعد أن الرصاص المطاطي قاتل، من المهم التنويه أن الشرطة لا تستخدم هذا الأسلوب لتفريق المتظاهرين اليهود بإمكاننا أن نرى هنا تمييزا واضحا بين المواطنين العرب واليهود.

تحت واقع التمييز العنصري البنيوي في دولة يهودية ولدت على أنقاض الشعب الفلسطيني، لا يزال يُشكل المواطن العربي تهديدا بالنسبة للدولة ولا تزال الشرطة الاسرائيلية تتبع نفس النهج اتجاه المواطنين العرب!

ظاهرة قتل الشبان العرب في إسرائيل استمرت وحصلت على الغطاء والحماية اللذين توفرهما القيادة السياسية بما في ذلك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للقتلة. يشير الواقع الى أن الشرطي القاتل لا يُحاسب ولا يعاقب، وعليه فإنه لا يوجد رادع للشرطي القاتل. يعطي هذا الغطاء الشرعية للشرطي الملتحق بسلك الشرطة التعامل بعنصرية وعداء اتجاه المواطنين العرب.

منذ اكتوبر 2000 وحتى اكتوبر 2020 فقدنا 44 مواطن عربي بسلاح الشرطة الاسرائيلية. بحالات نادرة قامت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بإجراء تحقيق مهني وقدمت لوائح اتهام بحق رجال الشرطة.

يشير تقرير مركز مساواة الى ان الجهاز القضائي قد أدان اثنان من افراد الشرطة وحكم عليهما بالسجن الفعلي بأعقاب محاكمتهم بقتل مواطنين عرب منذ اكتوبر 2000. احدهم سجن لمدة 15 شهر والثاني لمدة 6 أشهر.

كشفت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال شهر أيلول 2020 عن الغطاء القانوني الذي تمنحه النيابة العامة للشرطة بملف قتل المرابي يعقوب أبو القيعان بقرية ام الحيران.

كمؤسسة تتابع تفاصيل التحقيق وملفات القتل نعلم مخاطر الغطاء القانوني والإعلامي والسياسي لقتل المواطنين العرب من قبل الشرطة ونطالب باجراء تحقيق مستقبل بشراكة مؤسسات حقوقية دولية بسياسة الشرطة وقسم التحقيق مع رجال الشرطة والنيابة العامة بسياسة العنف الشرطوي ضد المدنيين العرب، مع التأكيد على خطورة قمع المظاهرات الدموي الذي نفذ باكتوبر 2000.

قائمة أسماء الشهداء الذين قُتلوا نتيجة لعنف من قبل الشرطة الإسرائيلية او مواطنين يهود منذ
مظاهرات أكتوبر وحتى أكتوبر 2020:

الشهيد	البلدة	مكان الاستشهاد	التاريخ	قتل على يد	وضع المتابعة القضائية
أحمد طرابين	اشقيب السلام	متسبي رامون	19.10.2000	الشرطة	تم إغلاقها.
محمود أحمد طرابين	طرابين	بئر السبع	15.1.2001	الشرطة	تم إغلاقها.
هيثم أبو سمهدانة	وادي الخليل	حدود قطاع غزة	26.10.2001	الجيش	تم إغلاقها.
منهل ضراغمة	باقة الغربية	باقة الغربية	21.1.2002	حرس الحدود	أغلقت، قامت الدولة بالاعتذار وتقديم تعويض للعائلة.
بلال بدران	ام الفحم	ام الفحم	17.4.2002		لم يتم فتح قضية.
سمية زيدان	ميسر	طولكرم	17.5.2002	الجيش	في البداية تم اتخاذ قرار بعدم وجود مسؤولين، ثم قامت المحكمة العليا بتغيير القرار وتعويض العائلة.
د. محمود زحاكية	القدس	الخليل	18.5.2002	الجيش	لم يتم فتح قضية.
باسم أبو صبيح	حورة	بئر السبع	23.5.2002	الشرطة	تم الحكم على الشرطي ب 250 ساعة من العمل المجتمعي.
عماد حمدون	حيفا	وادي عارة	15.8.2002	الشرطة	أغلقت القضية وتم تقديم بلاغ مدني، فُرر أن الحادث هو حادث مروري.
صبري حمدان	كفر كنا	مفرق ريمون	4.12.2002	الشرطة	تم اغلاق القضية.
صدقي إدريس	طبية	طبية	25.12.2002	الشرطة	تم اغلاق القضية.
باسم صمودي	جنين	ام الفحم	6.2.2003		تم اغلاق القضية.
مرسي جبالي	الطبية	الطبية	22.7.2003	الشرطة	تم اغلاق القضية.
ناصر أبو القيعان	عتير النقب	مفرق شوكت	24.7.2003	الشرطة	تم اغلاق القضية.
محمود السعدي	اللد	اللد	8.12.2003	الشرطة	تم اغلاق القضية.

تامر صرصور	كفر قاسم	كفر قاسم	15.11.2004		لم تفتح قضية.
دينا تركي	شفاعمرو	شفاعمرو	4.8.2005		لم تفتح قضية.
هزار تركي	شفاعمرو	شفاعمرو	4.8.2005		لم تفتح قضية.
ميشيل بحوث	شفاعمرو	شفاعمرو	4.8.2005		لم تفتح قضية.
نادر حايك	شفاعمرو	شفاعمرو	4.8.2005		لم تفتح قضية.
سمير داري	القدس	العيساوية	9.11.2005	الشرطة	القضية أغلقت بمحكمة.
نديم ملحم	عارة	عارة	19.1.2006	الشرطة	أغلقت القضية لصالح الشرطي.
محمود غنאים	باقة الغربية	فرديس حنا	4.7.2006	الشرطة	تم الحكم على الشرطي ب 30 شهر من السجن، وقد تم إطلاق سراحه باكرا بحجة امتلاء السجون. قامت الدولة بدفع تعويض للعائلة.
إياد أبو رعية	الخليل	يافا	4.10.2006	الجيش	حكم على الجندي بنصف عام من السجن والمحكمة زادت الحكم لعامين.
خالد الأطرش	النقب	النقب	13.1.2007	مدني	كسب الجاني القضية، بسبب تعديل قانوني.
تيسير كركي	بيت حنينا	تل أبيب	14.5.2007		تم إغلاق القضية.
عماد خوري	حيفا	كريات يام	5.11.2007		تم إغلاق القضية.
سلمان العتايقة	وادي النعم	وادي النعم (قتل تحت دبابه)	21.2.2008		لم يتم فتح قضية.
صبري جرجاوي	اشقيب السلام	أشكلون	3.7.2008	الشرطة	
سامح كرواني	المغار	الناصره العليا	18.6.2009		وجد أن المتهم لا يمكنه المثول أمام المحكمة.
حسين الأطرش	حمولة الأطرش	بن نون	1.9.2009		القضية متابعه.
حازم أبو الضبيعات	القدس	تل أبيب	14.9.2010	الجيش	حكم على الجندي ب 4 أشهر من العمل المجتمعي.
محمود هيب	طوبا الزنجرية	كيبوتس هجنشوريم	1.11.2011		تم إغلاق القضية.
رامي فخوري	الناصره	الناصره العليا	11.6.2014		تم تحويل القضية لقضية مرور.
خير حمدان	كفر كنا	كفر كنا	8.11.2014		تم إغلاق القضية.

	الشرطة	14.1.2015	رهط	رهط	سامي جعار
	نتيجة لغاز مسيل للدموع.	18.1.2015	رهط	رهط	سامي الزيداني
لا تزال القضية مستمرة.	الشرطة	23.4.2015	عين نقوبة	عين نقوبة	إياد عبد الله
	الشرطة	27.2.2016	الطيبة	الطيبة	سند حاج يحيى
	الشرطة	27.7.2016	الرملة	الرملة	جبريل جاروشي
لا تزال القضية مستمرة.	الشرطة	18.1.2017	ام الحيران	ام الحيران	يعقوب أبو القيعان
	الشرطة	6.6.2017	كفر قاسم	كفر قاسم	محمود طه
لم يتم كتابة تقرير.	الشرطة	28.7.2017	يافا	يافا	مهدي سعدي
	الشرطة	6.5.2020	بئر السبع	ام بطين	سلامة أبو كف
لا يزال التحقيق مفتوحا.	على يد رجال الأمن في المستشفى.	13.5.2020	مستشفى هشومير تل	عارة	مصطفى يونس
	الشرطة.	30.5.2020	القدس	القدس	إياد حلاق

ملخص وتوصيات:

لازلنا نشهد قمعا واضحا من قبل مؤسسات الدولة بما فيها الشرطة الإسرائيلية، إضافة لتقاعس واضح من قبلها تجاه المجتمع العربي، الأمر الذي أدى الى تصاعد ملحوظ في منسوب جرائم العنف داخل المجتمع في البلاد.

يشهد المجتمع العربي تقاعسا واضحا اتجاه قضاياها، فعلى سبيل المثال لم يتم وضع خطة فعلية للحد من ظاهرة العنف والقتل المستفحلة في المجتمع العربي، على الصعيد الآخر لم يتم تقديم خطة فعلية اتجاه العنف والتحرير الذي يعاني من المواطنين العرب من مؤسسات الدولة المختلفة.

تتبع الدولة سياسة عنصرية واضحة، فعلى سبيل المثال قامت ببناء ما يزيد عن 700 مستوطنة وبلدة يهودية في غير داخل الخط الأخضر، ولم تقم ببناء أي بلدة عربية أو مشروعا سكنيا واحدا لحل أزمة السكن في البلدات العربية.

عدم وجود رادع من قبل حكومات اسرائيل على الجرائم التي تم ارتكبت في مظاهرات أكتوبر، إضافة لعدم تحركها لجمع السلاح غير المرخص، هي سياسة تمييز مجحفة بحق أبناء شعبنا أصحاب الأرض الأصليين، إن سياسة مؤسسات الدولة مع المجتمع العربي هي سياسة تساهم في إستفحال الجرائم في المجتمع الفلسطيني.

إن تقاعس القضاء عن مواجهة سياسة القمع الذي تعرض له المواطنين العرب في مظاهرات أكتوبر 2000 ولا يزال يتعرض له المواطنين العرب، وحتى يومنا هذا ومازلنا نخسر شهداء ذهبوا ضحية لرصاص الجيش او الشرطة الإسرائيلية وآخرهم كان الشهيد إياد حلاق من ذوي الاحتياجات الخاصة الذي تم قتله بدم بارد بحجة الاشتباه بامتلاكه سلاحا على الرغم بأنه لم يكن في حوزته أي سلاح، ومن ثم تم اغلاق الملف بحجة عدم وجود كاميرات في مكان الحدث!

فلنصف على هذا التقاعس فيما يتعلق بجمع الأسلحة الغير مرخصة في المجتمع الفلسطيني، وهو تصرف عنصري مقصود يهدف الى إضعاف المجتمع الفلسطيني وتفتيته ودفعه إلى الانخراط في سلك الشرطة، لتفتيت هويته الوطنية واستنزاف قوته بسبب موافقه المشرفة ضد النهج العنصري كمظاهرات أكتوبر ويوم الأرض.

بقي ان نشير ان السياق الأوسع لما يحدث مع مجتمعنا الفلسطيني في الداخل له علاقة باستمرار الاحتلال وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني العيش بدولة مستقبلة وبأمان. سياسة الاحتلال هي المصدر الأساسي لما حدث خلال أكتوبر 2000 وعلينا العمل على إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا الشرعية.

مصادر وروابط يمكن استخدامها

* "Black October"- Prepared by Mossawa Center

- <https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/688/890.html>
- <https://www.adalah.org/ar/content/view/1294>
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A8%D8%A9_%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1

- [تقرير لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي نثودور اور](#)
- [تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة](#)
- [تقرير المستشار القضائي للحكومة](#)
- [تقرير لجنة لبيد وقرارات الحكومة الخاصة بالموضوع](#)
- [تقرير مركز مساواة، تم تحويله الى لجنة التحقيق الرسمية عام 2001.](#)

روابط يمكن استخدامها:

[رابط ملفات التحقيق حول عمليات قتل الشهداء في مظاهرات أكتوبر:](#)

<https://www.makorrishon.co.il/nrg/images/news1/Oct-ev.html>

https://youtu.be/w_fZ6jSWqFc [فيلم وثائقي عن انتفاضة القدس والأقصى:](#)

<https://www.facebook.com/ehna.tv.tv/videos/670240680582534/> [تلفزيون "أحنا":](#)

https://www.youtube.com/watch?v=t-bqUy7D_cs=19s [فيلم أنتجه تلفزيون مكان:](#)

<https://www.youtube.com/watch?v=Zr3S8pUJi78&t=306s> [تقرير روان الطامن:](#)

https://youtu.be/vG30xww0C_g [تقرير عدالة:](#)

<http://www.mossawa.org/?mod=publication> [ملخص توصيات لجنة التحقيق برئاسة القاضي اور:](#)